

Distr.: General
10 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من
التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط
أنماط السلوك المسؤول
جنيف، 9-13 أيار/مايو 2022
البند 5 من جدول الأعمال
تبادل عام للآراء

القواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول

ورقة مقدمة من المملكة المتحدة

تحدد هذه الورقة رؤية المملكة المتحدة لما نأمل أن يحققه الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونبين وجهات نظر المملكة المتحدة بشأن سياق ودور الفريق العامل المفتوح باب العضوية؛ ونصف التهديدات الحالية الناشئة عن أنماط سلوك الدول فيما يتعلق بالفضاء الخارجي؛ ونقيم حصيلة الأطر القانونية والمعارية القائمة؛ ونقدم تأملات في الكيفية التي يمكن بها لمناقشات الفريق العامل بشأن "المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول" أن تسهم في تعزيز أمن الفضاء عن طريق تعزيز الشفافية والثقة والقدرة على التنبؤ.

أولاً- السياق الاستراتيجي للفريق العامل المفتوح باب العضوية

الفضاء جزء حاسم من الاستقرار الإقليمي والعالمي

1- كلنا نعتمد على المنظومات الفضائية في تحقيق الأمن والتنمية الدولية والرخاء العالمي. ومن المنظومات الفضائية السواتل؛ والبنية التحتية الأرضية؛ ووصلات البيانات الرابطة بينها (وصلات المحتوى والقيادة والتحكم)؛ ومعدات المستخدم. وتزود المنظومة الفضائية المستخدم النهائي ببيانات أو معلومات أو قدرة مثل الاتصالات العالمية أو القدرة على رصد عمليات إطلاق القذائف. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن جميع الدول من تشغيل هذه المنظومات بسلامة وأمان.

2- ونرى أن أمن الفضاء مرتبط ارتباطاً جوهرياً بالأمن في مجالات أخرى. ولذلك، نتوخى المملكة المتحدة أن يرسم هذا الفريق العامل الروابط القائمة بين التهديدات الفضائية وكيفية تأثيرها على نظرتنا العامة للأمن الوطني والإقليمي والعالمي. وباتباع نهج كلي إزاء التهديدات الموجهة ضد المنظومات



الرجاء إعادة الاستعمال

الفضائية ووضع إطار لأنماط السلوك المسؤول في الفضاء، يمكننا إدارة التهديدات ومنع سوء التقدير وتجنب التصعيد المؤدي إلى النزاع.

الحفاظ على تمييز واضح بين أمن الفضاء واستدامة الفضاء

- 3- يهتم أمن الفضاء بالتهديدات التي توجهها دولة إلى أخرى انطلاقاً من الاختيار الواعي للدولة للتصرف بطريقة قد تؤدي إلى إلحاق ضرر بالمنظومات الفضائية. وتشكل هذه الأنماط من السلوك تهديدات للسلم والأمن الدوليين، وتتناولها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح بالرغبة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أحد فروع نشاطه.
- 4- ومن ناحية أخرى، فإن استدامة الفضاء تتحقق أساساً من خلال اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويهدف ذلك العمل إلى ضمان عمليات فضائية آمنة ومستدامة وإلى حماية البيئة الفضائية من المخاطر الطبيعية.
- 5- وإن نجتمع للمرة الأولى لمناقشة هذه التهديدات في إطار هذا الفريق العامل، يسرنا أن يكون الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد قد اختتم خطة عمله في فيينا، ونتطلع إلى المشاركة هناك في العمل الرامي إلى الحفاظ على البيئة الفضائية سالمة وآمنة ومستدامة. وعلينا ألا نخلط بين مسائل الأمن الوطني التي نتعامل معها هنا ومسائل البيئة الفضائية في فيينا على الرغم من أن الاتساق مطلوب عبر المسارين.

ثانياً - التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية وآثارها

- 6- يمكن أن ينقل مصطلح "تهديد (تهديدات)" معاني مختلفة حسب سياقه. ففي المعنى العادي لمصطلح "تهديد" يعرف بأنه " (اسم) (1) إعلان عن نية إلحاق أذى أو ألم أو بؤس، (2) إشارة إلى ضرر أو خطر أو ألم وشيك، (3) شخص أو شيء يعتبر خطيراً أو يُحتمل أن يسبب ألماً أو بؤساً" (قاموس كولنيز الإنكليزي البريطاني). وبالإضافة إلى ذلك، فإن للمصطلح أهمية خاصة في القانون الدولي بشأن استخدام القوة.
- 7- وتتص المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". ومعاهدة الفضاء الخارجي واضحة فيما يخص انطباق ميثاق الأمم المتحدة في الفضاء الخارجي، وبالتالي فإن هذا الحظر ينطبق على أفعال الدول في الفضاء الخارجي.
- 8- وينبغي أن يركز استخدام مصطلح "تهديد" في عمل الفريق العامل على الآثار الضارة التي قد تتجم عن أنماط سلوك الدول⁽¹⁾ من حيث كيفية نشرها أو استخدامها للقدرات التي قد تلحق أضراراً بالمنظومات الفضائية لدولة أخرى أو تتدخل فيها.
- 9- ومن شأن تطوير أو نشر أو استخدام قدرات مضادة للفضاء، مثل القذائف المضادة للسواتل لتدميرها، وأشعة الليزر لمنع رصد الأرض، والتشويش لوقف الملاحة وغيرها من الأسلحة الأرضية والموجودة في المدار، أن يهدد أمن الفضاء، وبالتالي الأمن الوطني والإقليمي والعالمي. وفي بعض الحالات، قد لا يكون التهديد المتصور في الواقع تهديداً مقصوداً ولكن أسيء تفسيره على أنه كذلك.

(1) أو الكيانات التي تتصرف بناء على تعليمات دولة ما أو بتوجيه منها أو تحت سيطرتها. وينبغي للدولة المرخصة أن تسيطر على الأصول أو القدرات المرخص لها من الدولة والتي تقوم بسلوك غير مسؤول.

10- ويكون خطر سوء الفهم واضحاً بشكل خاص عندما لا تكون قدرة منظومة أو استخدامها أمراً معلوماً لدى طرف ثالث. وقد نود النظر في مسائل حول كيفية الإعراب عن النوايا السلمية عند اختبار منظومات ما وحول طبيعة آثار الاختبار التي من شأنها أن تجعل المنظومة مقلقة بما يكفي لكي يتعين إدراجها في قائمة الإخطارات. ولا يمكن فحص المكونات الداخلية للسائل بمجرد وصوله إلى المدار، وهذا العجز عن تحديد القدرة بمجرد وضعه في الفضاء يطرح مشاكل فريدة وصعبة فيما يخص التحقق. ونتيجة لذلك، قد تواجه الدولة المتضررة شكوكاً بشأن طبيعة النشاط في الفضاء (مثل سائل يقوم برصد الأرض أو الاستخبار والمراقبة والاستطلاع). وباختصار، إذا كانت المنظومات الفضائية ملحوظة، فإن قدراتها ونية مشغليها غير واضحة.

11- وفي عصر يشهد فيه التنافس بين الدول خارج نطاق النزاع، قد تتجم آثار مزعزعة للاستقرار عن أنماط سلوك تهدد المنظومات الفضائية أو تولد تصوراً لوجود تهديد محقق بها. ونظراً لأهمية هذه المنظومات الفضائية وحساسيتها، فإن تصور التهديدات المحدقة بها أبعد ما يكون عن تصويرها من دون عواقب. وفي مثل هذه الظروف، من شأن عدم وجود معايير واضحة ومفهومة دولياً لأنماط السلوك المسؤول في الفضاء أن يؤدي إلى سوء فهم وسوء تقدير وإلى نزاع. وكما قال رئيس أركان الدفاع البريطاني في 30 آذار/مارس 2021، "إدارة التصعيد تحد كبير. ويزداد حجماً لأن هناك خطر التصعيد غير المقصود، وبالتالي سوء التقدير، وهو الآن أكبر مما كان عليه قبل بضع سنوات".

المنظومات المضادة للفضاء

12- بصرف النظر عن المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن عدداً من الدول يمتلك بالفعل طائفة واسعة من القدرات الحركية وغير الحركية المضادة للفضاء التي يمكن أن تلحق الضرر بأي من الأجزاء الأربعة للمنظومات الفضائية أو تحطمها أو تدمرها. ويثير هذا الأمر شواغل أمنية لدى الدول التي تعتمد على تلك المنظومات، مما يدفع إلى تطوير منظومات أخرى لحماية تلك المنظومات الفضائية والدفاع عنها.

13- واختبرت بعض القدرات في الحرب الباردة ونُشر بعضها مؤخراً. وبعض هذه القدرات المضادة للفضاء موجودة بالفعل في الفضاء، ولكن قاعدة الكثير منها ليست في الفضاء وإنما على الأرض. لذا يجب علينا أن نراعي كل هذه الأمور وطريقة استخدامها إن أردنا أن نمنع سوء التقدير الخطير و/أو أحداث تهديد للسلم والأمن الدوليين.

14- ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه القدرات الحركية وغير الحركية في التقرير الوطني للمملكة المتحدة بشأن التهديدات الفضائية المقدم استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 75/36 بشأن "الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول".

ثالثاً - القانون الدولي

15- ينطبق القانون الدولي على سلوك الدول في الفضاء الخارجي وفيما يتعلق به. هذا الأمر واضح من المادة الثالثة لمعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)⁽²⁾، التي تنص على أن تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة، في مباشرة أنشطتها في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي،

(2) اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 2222 (د-21) ودخلت حيز النفاذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967.

بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، مراعاة القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، بغية صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدول.

16- وتحظر المادة (2)4 من ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وتحافظ المادة 51 على حق الدول الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن نفسها. وبالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة، يشمل الإطار القانوني الدولي القانون الدولي العرفي فضلاً عن معاهدات أخرى. وينطبق قانون النزاعات المسلحة على العمليات الجارية في الفضاء لمواصلة القتال في النزاعات المسلحة.

17- وفيما يخص المعاهدات المتعلقة بالفضاء الخارجي تحديداً، تبين معاهدة الفضاء الخارجي المبادئ الأساسية للعمل في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض (على النحو المبين في المادة الرابعة). كما أنها تبين مبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة وتطالب الدول الأطراف بأن تضطلع بأنشطتها في الفضاء الخارجي مع المراعاة الواجبة للمصالح المقابلة لجميع الدول الأطراف الأخرى (المادة التاسعة).

18- ومن المعاهدات الرئيسية الأخرى المتعلقة بالفضاء الخارجي تحديداً اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية⁽³⁾، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي.

العمل على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

19- إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح لعام 1978، التي أدرجت منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعمال الآلية العامة لنزع السلاح، لا تنص على أي نتيجة معينة: "الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة الفضاء الخارجي".

20- وليس من المفيد التركيز فقط على أنواع معينة من الأسلحة بمعزل عن بعضها البعض في حين أن العديد من الأسلحة المختلفة موجودة، بما فيها الأسلحة غير الحركية التي يمكن أن تحدث آثاراً استراتيجية. وبالمثل، هناك حاجة إلى النظر في الطائفة الواسعة من العناصر التي يمكن اعتبارها "تدابير إضافية"، تتراوح بين تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة إلى تقاسم العقيدة وإلى المعايير والقواعد والمبادئ والصكوك الملزمة سياسياً وقانونياً.

مقترحات جديدة

21- أوعز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 36/75 في عام 2020 بإعداد تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة. وينشئ قرار عام 2021، الذي اعتمد في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بهامش أكبر من العام السابق، فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية للنظر في تركيز القرار على "الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول". ونهج أنماط السلوك المسؤول في الفضاء نهج مناسب في إطار منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بوصفه "تدبيراً إضافياً" وبوصف الفريق العامل المفتوح باب العضوية "تفاوضاً دولياً". وينبغي أن تخضع جميع أنماط السلوك في النزاعات المسلحة لقانون النزاعات المسلحة. ولكن خارج نطاق النزاعات، ينبغي لنهج "أنماط السلوك المسؤول" أن يحد من سوء التقدير ومن التصعيد.

(3) اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 2777 (د-26) ودخلت حيز النفاذ في 1 أيلول/سبتمبر 1972.

المقترحات السابقة

22- نرى أن نطاق مشروع مقترح معاهدة واحد (المعروف باسم مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي) ضيق للغاية ونفهم أنه لا يسعى إلا إلى منع الدول من وضع أسلحة مثل الصواريخ الاعترافية للقذائف التسيارية في الفضاء أو تدمير السوائل بالقذائف المضادة للسوائل انطلاقاً من الأرض. لا ينبغي لنا التركيز فقط على أنواع معينة من الأسلحة بمعزل عن بعضها البعض في حين أن العديد من الأسلحة المختلفة موجودة، بما فيها الأسلحة غير الحركية التي يمكن أن تحدث آثاراً استراتيجية.

23- وأي معاهدة تركز على "الأسلحة في الفضاء" ستحتاج إلى البت في تعريف للسلح الفضائي وأن تشمل المجموعة الكاملة من المنظومات المضادة للفضاء. وليس التعريف بالأمر الهين لأن العديد من المنظومات التي لها غرض مدني يمكن استخدامها أيضاً لأغراض عسكرية وهناك ثغرات أخرى في معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي مثل استخدام أجهزة الليزر. ويأتي معظم التهديدات للمنظومات الفضائية من الأرض مثل التشويش الإلكتروني وأجهزة الليزر والهجمات السيبرانية وعادة ما لا تدمر الهدف، بل تجعله غير قابل للتشغيل أو للاستخدام. كما أن التحقق ليس بالأمر البسيط لأنه بمجرد أن يكون الساتل في الفضاء، يكاد يستحيل التحقق من قدراته.

24- إن القرار السنوي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الأولى المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" لا يحدد ماهية السلاح لأغراض هذا القرار. وبدون فهم مشترك لما نعنيه بالسلاح الفضائي، فإن هذا القرار سيزيد من خطر انعدام الثقة أو سوء الفهم فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها. وتعتبر المملكة المتحدة أن دولة واحدة على الأقل لديها بالفعل أسلحة في الفضاء (حتى باستخدام التعريف الضيق للسلاح باعتباره شيئاً يمكن أن يحقق تأثيراً حركياً - وهو تعريف تعتقد المملكة المتحدة أنه ضيق للغاية)، مما يقوض الهدف المعلن للمبادرة.

الثقة وبناء فهم مشترك

25- كما نرى في القرار 76/22، هناك دعوة إلى اتخاذ مزيد من التدابير للبناء على النظام القانوني وبناء الثقة. وتزيد الثقة من التعاون بين الدول وتقلل من احتمال سوء التقدير. فالقرار:

يشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام مناسبة وفعالة للتحقق منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

26- ويمكن لبعض القدرات المضادة للفضاء عند نشرها أن تجعل الدولة تشعر بالضعف أو التهديد، ونشير إلى ذلك على أنه تصور للتهديد، يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم وسوء تقدير. وإن وجود هذه القدرات في غياب أنماط سلوك مسؤول مقبولة أو متفق عليها حول استخدامها يزيد من الخطر على الجميع. ومن أجل إدارة تصورات التهديد أو التخفيف من حدتها، يلزم التوصل إلى فهم مشترك بين الدول، يشمل الدولة الفاعلة والدولة المتأثرة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الدولة المتأثرة أن تقوم بما يلي:

(أ) فهم النية أو الرسالة الموجهة عبر تطوير أو نشر أو استخدام قدرة من قبل دولة أخرى (سواء وافقت الدولة المتأثرة على مضمون تلك الرسالة أم لا)؛

(ب) تكوين وجهة نظر مشتركة، مع الدولة المهددة المتصورة، بشأن الكيفية التي يمكن بها لأنماط السلوك غير المسؤول أن تغذي حسابات التصعيد؛

(ج) فهم ما إذا كانت هناك خلافات بين الدولتين الفاعلتين حول ما يعتبر ممارسة آمنة ومسؤولة عموماً من جانب الدول.

رابعاً - دور أنماط السلوك المسؤول/غير المسؤول

27- أنماط السلوك هي أفعال الدول أو أنشطتها أو حالات امتناعها، التي إما تمنع/تدبر/تحد التهديدات - أو التهديدات المحتملة - للمنظومات الفضائية (في حالة السلوك المسؤول) أو يمكن أن تحدث هذه التهديدات (في حالة السلوك غير المسؤول). وإما قد تحسن أنماط السلوك هذه من الأمن الدولي بين الدول عن طريق الحد من خطر سوء التقدير ومن احتمال التصعيد، أو قد تزعزع استقرار الأمن الدولي أو جلب خطر ينذر بسوء تقدير. وقد يسمح تصنيف شيء ما على أنه غير مسؤول بمناقشة أفعال دولة ما قد لا تكون غير مشروعة، ولكن قد تعتبرها دولة أخرى تهديداً.

البلد ألف يُبين عن أنماط سلوك مسؤول من خلال إجراء عمليات التقاء بطريقة مفتوحة وشفافة. فيقلل ذلك من خطر سوء الفهم أو سوء التقدير لدى البلد باء.

28- وقد تنجم آثار مزعزعة للاستقرار عن أنماط سلوك تهدد المنظومات الفضائية أو تحدث تصوراً بوجود تهديد لها. وهذه الآثار، وغيرها من الآثار المماثلة، هي التي ينبغي مراعاتها عند محاولة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

29- وترى المملكة المتحدة أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يقترح أنماط سلوك مسؤول وغير مسؤول. ويجوز للفريق العامل أيضاً أن يقرر تقييد بعض آثار الأسلحة المضادة للفضاء؛ وقد يحقق في الأعمال التي تضر بالمدينين؛ وقد يقترح الأنشطة التي ينبغي فهمها بشكل أفضل بين الأطراف وفي بعض الحالات الإبلاغ بها مسبقاً. ويمكن مناقشة تفاصيل كل من هذه المسائل وتقديم مقترحات لمواصلة العمل بشأن المعايير والقواعد والمبادئ. وقد تكون هناك أيضاً دعوة إلى مزيد من الانفتاح في القدرات، أو على الأقل زيادة في المعرفة بالقضايا على الصعيد العالمي.

الأطر والهيئات الأخرى ذات الصلة

30- توجد أطر في مجالات أخرى يمكننا دراستها وربما التعلم منها لوضع ما نعتبره أنماط سلوك مسؤول. ومن هذه الأطر الاتفاقية العالمية بشأن اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحر لعام 1972 والمبادئ التوجيهية الإقليمية الآسيوية للمواجهات العسكرية الجوية المعتمدة في اجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2018. ومع ذلك، لا توجد أوجه تشابه مباشرة يمكن استخلاصها، على سبيل المثال، لأن اتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحر معاهدة ملزمة، وهي ليست خاصة بالأمن - أي أنها تحدد "قواعد الطريق" للعمل في البحر.

31- وهناك تدابير لبناء الثقة مثل مدونة المواجهات غير المخطط لها في البحر، فضلاً عن آليات رسمية مثل اتفاق واسنار، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك.

32- ويُعالج بعض قضايا الفضاء من خلال هيئات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي ينظم استخدام الطيف وكذلك الفتحات في المدار الثابت بالنسبة للأرض.

خامساً - التقرير النهائي وأنماط السلوك

33- تقترح المملكة المتحدة أن يتضمن التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية فروعاً عن كل عنصر من عناصر الولاية:

(أ) تقييم الأطر القانونية الدولية وغيرها من الأطر المعيارية القائمة المتعلقة بالتهديدات الناشئة عن أنماط سلوك الدول فيما يتعلق بالفضاء الخارجي؛

(ب) النظر في التهديدات التي تطرحها الدول في الوقت الراهن وفي المستقبل للمنظومات الفضائية، والإجراءات والأنشطة وحالات الإغفال التي يمكن اعتبارها غير مسؤولة؛

(ج) تقديم توصيات بشأن معايير وقواعد ومبادئ ممكنة تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول للمنظومات الفضائية، بما يشمل، حسب الاقتضاء، كيفية إسهامها في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً، بما في ذلك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

34- في المذكرة المؤرخة 30 نيسان/أبريل 2021 بشأن التهديدات الفضائية والمقدمة استجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 75/36 بشأن "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" حددنا سبعة أنواع من الأنشطة من شأنها أن تستفيد من مواصلة المناقشات على مستوى الخبراء. ومن هذه الأمثلة - التي يغطيها التقرير بمزيد من التفصيل - اقتراحات بأن تتوصل الدول إلى التفاهات المشتركة التالية:

(أ) اختبار القذائف المضادة للسواتل غير مقبول أو غير مقبول كلما أدت ضربة إلى إحداث حطام؛

(ب) من غير المقبول وضع سلاح مشترك في المدار أو سائل للحرب الإلكترونية بجوار سائل الأمن القومي لدولة أخرى؛

(ج) يمكن اعتبار تسمية سائل بإفقاذه قابلية الإبصار تهديداً وكشفاً عن نية الدولة إخفاء نشاط، بما في ذلك التحضير لنزاع؛

(د) لا ينبغي للدول أن تقوم بأي نشاط أو أن تدعمه عن قصد، مثل التشويش على إشارات منظومات تحديد المواقع والملاحة والتوقيت أو انتحالها، مما يضر عمداً بمنظومات المشغلين المدنيين مثل أجهزة الاستجابة للطوارئ أو عمليات الطائرات العادية؛

(هـ) من غير المقبول السيطرة على سائل نشط من دون موافقة مالكه؛

(و) ينبغي للدول أن تنظر في أفضل السبل للتعاون في تبادل المعلومات، وإنشاء قوائم بجهات الاتصال في حالات الطوارئ، ومساعدة بعضها بعضاً، وتنفيذ تدابير تعاونية أخرى للتصدي للتهديدات المحدقة بالمنظومات الفضائية؛

(ز) ينبغي إجراء عمليات الالتقاء بطريقة مفتوحة وشفافة، وأن تشمل إجراءات اتصالات قبل المناورة، وأن تتبع مجموعة من الإجراءات المفهومة والمشاركة.

35- ويمكن أن تكون النتيجة المتوخاة أنه "بالنسبة للسلوك سين[أو] الإجراءات أو النشاط صاد[،] نحتاج إلى مزيد من الشفافية وآلية لفهم النية وإدارة التصعيد". وينبغي لنا أن نتساءل عما إذا كان هناك شيء يمكن اعتباره عملية آمنة في أوقات التوتر الخفيف، قد يكون عملاً غير مسؤول في أوقات التوتر الشديد، وبالتالي كيفية تعريف ذلك الشيء على أنه سلوك.

36- ويمكن تعريف أنماط السلوك المسؤول أو غير المسؤول (من أنشطة وأفعال وحالات امتناع) بأنها اتباع نمط فعل مفهوم أو عدم اتباعه. وحددنا المجالات التي يمكن فيها لأنماط السلوك المسؤول في الفضاء أن تساعد في إدارة سوء الفهم أو سوء التقدير لبعض الأنشطة الحديثة أو التكنولوجيات الجديدة، وينبغي أن ننظر في مجموعة من الحلول الدائمة:

(أ) تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة - انظر أدناه؛

(ب) الالتزامات السياسية أو التدابير غير الملزمة قانوناً: التعلم من المجالات الأخرى. ثمة عدد من القواعد والمبادئ التوجيهية والهيئات التي تهدف إلى وضع أو توضيح معايير للسلوك، وزيادة الشفافية، وبناء الثقة المتبادلة بين الدول، توجد كلها في مجالات البر والبحر والجو، ويمكننا أن ندرسها ونتعلم منها لمعرفة ما إذا كان من الممكن ابتكار معايير مماثلة للفضاء. ومن الأمثلة على ذلك معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني؛

(ج) المشاورات - سبل تحسين تبادل المعلومات بين الدول بشأن نشر واستخدام المنظومات المضادة للفضاء وبشأن أي آثار تشعر بها دولة ما؛

(د) مناقشة القدرات أو الإجراءات أو حالات الامتناع التي تستدعي مزيداً من التحقيق بسبب القدرة على تهديد المنظومات الفضائية. وقد تكون هذه المسائل متعلقة بالسياق وشدة الأثر والنية؛

(هـ) الاتفاقيات القانونية. الصكوك التي يمكن فيها تنظيم أو تقييد استخدام تكنولوجيا ما مثل تلك التي تحظر الاختبار الحركي للذخائر المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر أو الأسلحة ذات المدار المشترك حيث ينشأ حطام طويل العمر. ويجب أن يكون أي اتفاق قانوني شاملاً ويمكن التحقق منه ويحتوي على تعريفات وأن يكون قابلاً للتنفيذ.

تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة

37- استناداً إلى تقرير عام 2013 الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (الفقرة 34)، يمكننا القول إن أي تدبير مقترح لكفالة الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن يقوم بما يلي:

(أ) أن يكون واضحاً وعملياً ومثبتاً، مما يعني أن جهة فاعلة واحدة أو أكثر أثبتت تطبيق التدبير المقترح وفعاليتها؛

(ب) أن يكون قابلاً للتأكيد بشكل فعال من جانب أطراف أخرى في تطبيقه، سواء بشكل مستقل أو جماعي؛

(ج) أن يحد من أسباب انعدام الثقة وسوء الفهم وسوء التقدير بل أن يبدها فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها.

38- ويقدم الجدول التالي إطاراً لاختبار تدبير كفالة الشفافية وبناء الثقة:

مظاهر	التنفيذ
من سيكون قادراً على تأكيد تنفيذ هذا الإجراء؟	من ينبغي له تنفيذ التدبير؟
ما الذي ينبغي إظهاره لتأكيد التنفيذ؟	ما هو الإجراء الذي ينبغي تنفيذه؟ هل هو محدد ومفهوم بوضوح؟
هل يوجد فهم واضح لسبب أهمية القدرة على تأكيد أو إثبات التنفيذ؟	لماذا؟ ما هي قيمة أو فائدة تنفيذ التدبير؟
في أي مرحلة يتم الإثبات أو التأكيد؟	متى ينبغي تنفيذ هذا التدبير؟
كيف يتم التحقق من صحة تنفيذ التدبير،	كيف ينبغي تنفيذ هذا التدبير؟